وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٩ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة دمياط

والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠٠٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط جلسة ٢٠٠٨/٦/١٧ باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٧ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٩/٤/٣٠ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة دمياط والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٧ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٢٨٢٢٤٦٦,١٠ ج (فقط مليونان وثمانمائة واثنان وعشرون ألفًا وأربعمائة وستة وستون جنيهًا وعشرة قروش لا غير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٢٧٠٠٣٧٦,٥٠ ج (فقط مليونان وسبعمائة ألف وثلاثمائة وستة وسبعون جنيهًا وخمسون قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١٢٢٠٨٩,٦٠ ج (فقط مائة واثنان وعشرون ألفًا وتسعة وثمانون جنيهًا وستون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٧/١٢/٣١ مبلغ ٢١٨٩٠٢١,٨٣ ج (فقط مليونان ومائة وتسعة وثمانون ألفًا وواحد وعشرون جنيهًا وثلاثة وثمانون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٩/٤/٣٠

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور/ محمد أبو شادى